# اقتصاد

## تراجع حاد للتجارة الفلسطينية

رام الله ـ **العربي الجديد**

كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي)، عن انخفاض الصادرات والواردات السلعية المرصودة خلال شهر مارس/ آذار الماضي، مقارنة مع ذات الشهر عام 2023. وأوضح الجهاز المركزي للإحصاء في بيان له، أمس الأربعاء، أن الصادرات السلعية انخفضت خلال شهر مارس 2024 بنسبة 18% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، حيث بلغت قيمتها 122,4 مليون دولار أميركي. وأشار إلى أن الصادرات إلى إسرائيل انخفضت خلال شهر مارس من عام 2024 بنسبة 17% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، وشكلت الصادرات إلى إسرائيل 88% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر مارس من عام 2024. كما انخفضت الصادرات إلى باقي دول العالم بنسبة 23% مقارنة مع مارس 2023.

أما الواردات السلعية، فانخفضت خلال شهر مارس من عام 2024 بنسبة 29% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، حيث بلغت قيمتها 521,5 مليون دولار أميركي. كما انخفضت الواردات من إسرائيل خلال مارس 2024 بنسبة 25% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، وشكلت الواردات من إسرائيل 58% من إجمالي قيمة الواردات لشهر مارس من عام 2024. كما انخفضت الواردات من باقي دول العالم بنسبة 34% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023. أما الميزان التجاري والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، فقد سجل انخفاضاً في قيمة العجز بنسبة 32% خلال شهر مارس 2024 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، حيث بلغت قيمة العجز 399,1 مليون دولار. ويأتي ذلك وسط التداعيات السلبية المترتبة على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والمدن الفلسطينية المحتلة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وفي هذا السياق، يُتوقع أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 26,9% بعد مرور أكثر من 8 أشهر على الحرب، وفق تقديرات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صدرت مؤخرا، مع ارتفاع في معدل الفقر. وخلص تقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي صدر بداية شهر مايو/ أيار الجاري بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)، إلى التقدير بأن يستمر معدل الفقر في الارتفاع إلى 58,4%. وتشدد إسرائيل الخناق على الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدوانها المتواصل على غزة والمدن الفلسطينية المحتلة. وأعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، أمس الأربعاء، رفضه تحويل أموال المقاصة إلى السلطة الفلسطينية، وعدم تمديد التعويض للبنوك التي تحوّل الأموال لبنوك الضفة الغربية. كما ناشد سموتريتش رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، اتخاذ خطوات عقابية ضد السلطة الفلسطينية، عقب الاعتراف أحادي الجانب من قبل النرويج وأيرلندا وإسبانيا بدولة فلسطينية، وكذلك على خلفية اعتزام مدّعي عام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي كريم خان، استصدار أوامر اعتقال ضد نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت. وجاء في رسالة بعث بها سموتريتش إلى نتنياهو: «خلال جلسة الحكومة الأخيرة قمت أنا وعدد من الوزراء الآخرين بتقديم طلب واضح من أجل اتخاذ خطوات عقابية شديدة ضد السلطة الفلسطينية، بسبب نشاطها أحادي الجانب ضد إسرائيل، بما في ذلك توجهها أحادي الجانب للحصول على اعتراف في الأمم المتحدة».

## مبيعات «تسلا» تتراجع في أوروبا

واجهت شركة «تسلا» تباطؤاً في المبيعات خلال الربع الثاني من العام الجاري في أوروبا، رغم أن الرئيس التنفيذي إيلون ماسك كان يتوقع أداءً أفضل بكثير مقارنة بالأشهر القليلة الأولى من العام. وذكرت رابطة مصنعي السيارات الأوروبية، أمس الأربعاء، أن تسلا باعت 13951 سيارة فقط في إبريل/ نيسان، بهبوط بلغت نسبته 2,3% عن نفس الشهر من العام الماضي، لتسجل أسوأ أداء لها منذ يناير/كانون الثاني 2023. وجاء أداء تسلا بمثابة استثناء خلال الشهر الماضي، الذي شهد ارتفاعاً في مبيعات السيارات الكهربائية في أوروبا بنسبة 14%، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ. بالمثل، أعلنت الشركة عن انخفاض الشحنات من مصنعها في شنغهاي لهذا الشهر، على النقيض من النمو القوي لصناعة السيارات الكهربائية الأوسع في الصين.

(فرانس برس)

## أي مستقبل لإسرائيل المأزومة اقتصادياً؟

**مصطفى عبد السلام**

لم تعد تكلفة الحرب المتزايدة على غزة، والتي تتجاوز 60 مليار دولار، هي أبرز ما يؤرق الاقتصاد الإسرائيلي وصانع القرار في دولة الاحتلال، وإن كان العجز المتزايد في الموازنة يؤرق المواطن، ذلك لأن حكومة نتنياهو لجأت لسلاح فرض مزيد من الضرائب، وهو ما يستفز الممول الذي راح يصب جام غضبه على تلك الحكومة المتطرفة التي فشلت في حسم المعركة، ولم تحقق انتصارات تذكر على المقاومة سوى قتل مزيد من الأطفال والنساء وتدمير البنية التحتية. ولم يعد هروب الأموال والاستثمارات وزيادة الإنفاق الدفاعي ووقف مشروعات التطبيع أمرا يؤرق حكومة الكيان، فهذه الأموال ستعود عقب تحقيق الانتصار الساحق على المقاومة ومحو حماس كما يزعم نتنياهو، كما أن المساعدات الأميركية وأموال اللوبي الصهيوني ومليارات دول خليجية يمكن أن تسد العجز. ولم تعد أوامر الاعتقال الأخيرة لقادة الاحتلال من قبل المحكمة الجنائية الدولية أمرا يمثل خطرا للوضع الاقتصادي المتردي أو لأعضاء الحكومة، كما أن ما تردده المؤسسات العالمية من أن الحرب على غزة يمكن أن تؤدي إلى حدوث انهيار اقتصادي شامل داخل الكيان، وأن العلاقة المتدهورة بين إسرائيل وأقرب حلفائها، الولايات المتحدة، خطر قد يضعف الانتعاش الاقتصادي وثقة المستثمرين، فهذه النظرة يمكن أن تتغير مع الضغط على تلك المؤسسات لتعديل موقفها.

ببساطة، أزمة دولة الاحتلال ليست مع عجز الموازنة وكلفة الحرب المتنامية والركود، أو المقاطعة المتزايدة لأسواقها وسلعها، بل تكمن في ما هو أخطر، في مستقبل الكيان الذي بات مهددا في ظل حالة الغموض واللايقين، وحملة العداء العالمي المتزايدة ضد الكيان الذي يمارس جرائم الإبادة الجماعية.

مستقبل دولة الاحتلال بات على المحك، في ظل الهزة العنيفة التي ضربت ثقة العالم ومستثمريه في إسرائيل، وأنها صاحبة الجيش الذي لا يقهر، فألف مقاتل من المقاومة قهروا الجيش يوم 7 أكتوبر. إسرائيل خسرت كل شيء، سمعتها وهيبتها وقوة الردع التي كانت تتمتع بها، وبعد أن كانت تصور نفسها على أنها واحة الاستثمار الآمن في المنطقة، والدولة الأكثر جذبا للاستثمارات، بات الجميع يتعامل معها على أنها دولة هشة وفاسدة، عنصرية ومعدومة المصداقية، والأكثر خطرا والعليا من حيث درجة المخاطر الجيوسياسية، دولة منبوذة سيئة السمعة تعيش على المجازر وقتل الأطفال، وبمثابة حصان أجرب يجب التخلص منه بسرعة بعد أن أصبح الكيان عبئا على الجميع بما فيهم الولايات المتحدة الحليف الذي قدم له مساعدات تجاوزت 300 مليار دولار منذ 1948.

## أخبار مختصرة

### ارتفاع الصادرات العلاجية الأردنية

ارتفعت صادرات قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية الأردني بنسبة 13,4% على أساس سنوي خلال الثلث الأول من العام الحالي 2024، لتصل إلى 228 مليون دينار (319,2 مليون دولار)، مقابل 201 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي. وقال ممثل القطاع في غرفة صناعة الأردن فادي الاطرش، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أمس، إن المعطيات الإحصائية الصادرة عن غرف الصناعة الثلاث بالمملكة (عمّان وإربد والزرقاء)، أظهرت أن صادرات القطاع نمت بشكل جيد خلال الثلث الأول من العام الحالي، على الرغم من التعطل الذي أصاب حركة انسياب البضائع في منطقة البحر الأحمر.

### صعود أسعار المنتجين في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي في كوريا الجنوبية، أمس، أن أسعار المنتجين في الدولة ارتفعت للشهر الخامس على التوالي في إبريل/ نيسان الماضي، مدفوعة جزئياً بصعود أسعار الخدمات والسلع الصناعية. وارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0,3% على أساس شهري، بعد زيادة بنسبة 0,2% على أساس شهري في مارس/آذار.

وعلى أساس سنوي ارتفع المؤشر بنسبة 1,8% في إبريل/ نيسان بعد زيادة 1,5% على أساس سنوي في الشهر السابق له. تعد أسعار المنتجين أحد المؤشرات الرئيسية التي تحدد مسار التضخم.

### أدنوك تستثمر في موزامبيق لأول مرة

قالت شركة بترول ابوظبي الوطنية (أدنوك)، أمس، إنها استحوذت على حصة شركة (جالب) البالغة 10% في امتياز المنطقة 4 الواقعة ضمن حوض (روفوما) في موزامبيق، وهو أول استثمار للشركة في الدولة الأفريقية. وذكرت أدنوك في بيان أن الخطوة ستُمكنها من الاستفادة من احتياطيات الغاز والمشاريع التي من المخطط أن تبلغ طاقتها الإنتاجية الإجمالية أكثر من 25 مليون طن سنويا. ولم تفصح أدنوك عن قيمة الصفقة. ويتضمن امتياز المنطقة 4 محطة كورال ساوث العائمة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال العاملة حالياً.

## «حوار الدوحة»: فائدة مشتركة من العمالة الأفريقية في الخليج

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

شارك وزراء العمل في 33 دولة، في منتدى «حوار الدوحة» حول انتقال العمالة بين دول الخليج والأردن ولبنان والدول الأفريقية، إلى جانب ممثلي المفوضية الأفريقية والمجلس التنفيذي لوزراء العمل بدول مجلس التعاون، ومنظمة العمل الدولية. وأوصى «إعلان الدوحة» الذي صدر أمس الأربعاء، في ختام الاجتماع الوزاري الأول، بإطلاق «حوار الدوحة» بوصفه عملية تشاورية طوعية غير ملزمة تقودها الدول بأمانة مشتركة مقرها الدوحة، وتحت الرئاسة الطوعية بالتناوب بين دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال توظيف القوى العاملة بين الطرفين، ويعقد كل سنتين. وأكدت التوصيات على تعزيز التعاون المشترك في مجال القوى العاملة الوافدة، للتصدي لممارسات غير قانونية لضمان العمل اللائق وتعزيز إسهامات القوى العاملة الأفريقية في دفع عجلة التنمية المستدامة في البلدان المرسلة والمستقبلة على حد سواء. وقالت القائمة بإدارة التنمية الاجتماعية والثقافة والرياضة بمفوضية الاتحاد الأفريقي، أنجيلا مارتينز، إن انتقال العمالة من أفريقيا إلى دول الخليج نتيجة عوامل متعددة منها البحث عن فرص اقتصادية أفضل، والقرب الجغرافي، مشيرة إلى أن العمالة الأفريقية تشكل 12% من إجمالي عدد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي وسط توقعات أن يستمر هذا العدد في الارتفاع. وقال مدير إدارة الشؤون العمالية في المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية الخليجي، خليل هزاع، إن المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية الخليجي، يعمل مع شركائه في وزارات العمل في دول المجلس، على تنظيم بيئة العمل من خلال صياغة برنامج استراتيجي خليجي للسلامة والصحة المهنية، وآخر يعالج الإجهاد الحراري، ومعالجة بلاغات التغيب عن العمل، وحماية الأجور، وتعزيز أطر الحماية الاجتماعية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة. وأشار إعلان الدوحة، إلى أن انتقال القوى العاملة الوافدة من أفريقيا إلى دول مجلس التعاون والأردن ولبنان، يلعب دورا أساسياً في تحقيق النمو الشامل ويعود بالنفع على البلدان المرسلة والمستقبلة والقوى العاملة.

## متفرقات اقتصادية

# رهان مغربي على جذب الاستثمارات الأجنبية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يراهن المغرب في العام الحالي على تجاوز التأخر المسجل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يتوقع أن ترتفع بالنظر لمستوى تدفقها في الربع الأول من العام الحالي، بما قد يكون لذلك من دور في دعم فرص العمل وتقليص البطالة. ويعتبر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، محسن الجزولي، أن التراجع المسجل في العام الماضي في الاستثمارات الأجنبية الماضي جاء في سياق انخفاض العام ككل بنسبة 12 في المائة، والقارة الأفريقية بنسبة 44 في المائة. ويعزو ذلك الانخفاض، حين مثوله أمام الغرفة الثانية للبرلمان أول من أمس، إلى توالي الأزمات العالمية المرتبطة بتبعات الأزمة الصحية والحرب الأوكرانية التي تسببت في ارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقية والضغوط المتعلقة بالقروض من قبيل ارتفاع سعر الفائدة واضطراب أسواق الرساميل، بالإضافة إلى مستوى التضخم. وكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للمغرب، تراجعت في العام الماضي، بنسبة 17,8 في المائة، مقارنة بالعام الذي قبله، كي تستقر عند 3,25 مليارات دولار، حسب التقرير السنوي لمكتب الصرف. غير أن بيانات المكتب تشير إلى أن تلك الاستثمارات ارتفعت في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 24 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كي تصل إلى حوالي مليار دولار. وتتابع الوزارة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات مشاريع بقيمة 80 مليار دولار، من بينها استثمارات لها علاقة بالاقتصاد الأخضر، والتي كانت موضوع مذكرات تفاهم موقعة مع الدولة. ويؤكد الخبير الاقتصادي مصطفى ملغو، أنه يفترض تفادي الاستثمارات الأجنبية التي قد تتخذ شكل توظيفات يراد منها جني أرباح من مشاريع قائمة دون أي تأثير على الطاقة الإنتاجية أو فرص العمل. ويضيف في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه يفترض في الاستثمارات المباشرة أن تفضي إلى تعزيز الاستراتيجية الصناعية وتساهم في نقل التكنولوجيا، وتساعد على توفير فرص عمل في ظل ارتفاع معدل البطالة إلى 13,7 في المائة. ويشدد على أن هاجس توفير فرص عمل عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب أن يكون حاضرا بقوة، غير أنه يؤكد على أن فرص العمل لا يمكن أن تتأتى سوى عبر مساهمة تلك الاستثمارات في رفع معدل النمو الاقتصادي من 3 في المائة إلى 6 في المائة كما يراهن على ذلك النموذج التنموي الجديد. وتولت اللجنة الوطنية للاستثمارات في الفترة الأخيرة المصادقة على العديد من المشاريع الاستثمارية، وهي لجنة أحدثت بموجب ميثاق الاستثمار الجديد، الذي يراد من ورائه جذب المستثمرين المحليين والأجانب عبر الحوافز والدعم، وتبنى المغرب عبر ميثاق الاستثمار، نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

مصنع في جنوب الدار البيضاء (فاضل سينا/ فرانس برس)

# مصر: زيادة المناطق الحرة وسط معاناة المستثمرين

تستهدف الحكومة المصرية إضافة 11 منطقة حرة جديدة خلال العامين المقبلين

القاهرة ـ **عادل صبري**

بدأت الحكومة العمل على إنشاء 4 مناطق حرة جديدة بالقاهرة والإسكندرية والعلمين وبرج العرب، في إطار خطة تستهدف إضافة 11 منطقة حرة جديدة في مصر خلال العامين المقبلين. تدرس الحكومة إقامة منطقة حرة خاصة بمطار القاهرة، مع السماح بدخول 20% فقط من منتجاتها إلى السوق المحلية، وفرض رسوم جديدة على بعض مدخلات الإنتاج والمنتجات الأجنبية لحماية الصناعات المحلية. جاء التوجه الحكومي وسط خلافات بين وزارات التخطيط والاستثمار والمالية حول جدوى المناطق الحرة، في ظل تدني الصادرات وتوجيه معظم إنتاج 218 منطقة حرة حكومية وخاصة إلى داخل البلاد، مع ضعف قدرة مشروعاتها على تدبير العملة الصعبة للاقتصاد.

أعلن مساعد وزير المالية ورئيس مصلحة الجمارك، الشحات غتوري، رفض «المالية» التوسع في إقامة المناطق الحرة لا سيما الخاصة منها، مؤكدا أن المستثمرين يهرولون للعمل بالمناطق الحرة، بحثا عن معاملات ضريبية أفضل، في وقت تتوجه فيه المعاملات المحلية والدولية إلى توحيد نظم الضرائب وعدم الازدواج الضريبي وتسهيل الإجراءات، بما ينهي المميزات التي تتمتع بها المناطق عن غيرها من المناطق الاستثمارية بالدولة. كما أبدى رئيس مصلحة الجمارك، انحيازه للمناطق الحرة التي تديرها الحكومة، عن التابعة للقطاع الخاص، مؤكد أن الممارسة العملية والدراسات الفنية، أثبتت أن المناطق الحرة العامة يسهل السيطرة عليها عن المناطق الخاصة التي شهد بعضها عمليات تهريب واسعة لمدخلات إنتاجها بالسوق المحلي والهروب بأموالها للخارج. وفي السياق أيد نائب وزير المالية للسياسات والتطوير الضريبي، رامي يوسف، موقف الغتوري، لافتا إلى حاجة الدولة إلى تغيير شامل بنظم التعامل مع المستثمرين، ليصبح تيسير الأعمال مبدأ عاما أمام جميع المستثمرين. وأوضح يوسف أن لجوء المستثمرين للعمل بنظام المناطق الحرة والقوانين الخاصة يرجع إلى وجود مشكلة سياسية تتمثل في عدم سهولة الإجراءات ومحاولة حلها بطرق بديلة، مؤكدا أن حل مشاكل الاستثمار والمستثمرين يتطلب تعديلا شاملا لنظام تأسيس الشركات وتسهيل أعمال المستثمرين، ليصبح نظاما دائما، يحقق كافة طلبات المستثمرين المصريين والأجانب. وأوضح نائب وزير المالية أن 54% من إنتاج المناطق الحرة، يتجه إلى السوق المحلية، بدوره، يشر المدير التنفيذي لهيئة الاستثمار المهيمنة على شؤون المناطق الحرة، حسام هيبة، بأن الحكومة في طريقها لتغيير نظام العمل بالمناطق الحرة، مع التوسع البسيط بأعدادها، لخدمة صناعات محددة، في مناطق معينة، تحقق مميزات تنافسية جديدة للمنتج المصري في الأسواق الدولية. وأكد هيبة في ندوة عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول أداء المناطق الحرة بكل من مصر والإمارات وتركيا، مساء أول من أمس، ضرورة إصلاح نظام الاستثمار الداخلي، ولو على مراحل زمنية طويلة، مشيرا إلى أن تطبيق الإصلاح الشامل لإدارة الاستثمار المحلي، لن يجعل المستثمرين في حاجة إلى التكالب على العمل بالمناطق الحرة، مع دراسة تحويل بعض المناطق الحرة غير المشغولة إلى مشروعات بديلة.

مطالب بتطوير المناطق الحرة من أجل تحقيق أعلى عائد منها

## تحقيق

باتت العلاقات الجزائرية الإسبانية على كافة المستويات مرشحة لمزيد من التأزم، في ظل تواصل المشاكل المترتبة على العرض الإماراتي من خلال شركة «طاقة» لشراء كامل أسهم شركة الطاقة الإسبانية «ناتورجي» شريك سوناطراك في سوق الغاز. تطوّر يتزامن مع استمرار الأزمة بين البلدين الجارين، الجزائر والمغرب، والتوتر الضمني بين الجزائر وأبوظبي، حتى أن أوساطاً في الدولة العربية الأفريقية لوّحت بوقف إمدادات الغاز إلى ناتورجي إذا حصل تغيير في ملاك الشركة الإسبانية

# صفقة إماراتية مرتقبة تؤزم العلاقات بين الجزائر وإسبانيا

لقطة لمجمع سوناطراك في 22 فبراير 2023 (بلال بنسالم/Getty)

الجزائر ـ **محمد وانّاس**

شكل العرض الإماراتي لشراء كامل أسهم شركة الطاقة الإسبانية «ناتورجي» شريك سوناطراك في سوق الغاز، حلقة جديدة في مسلسل متأزم للعلاقات بين الجزائر ومدريد منذ فترة طويلة، وتهديد البلد العربي بقطع إمداداته إن حصل تغيير في هوية مالكيها. ومنتصف إبريل/ نيسان الماضي، طفا إلى السطح عرض إماراتي عبر شركة «طاقة» الإماراتية، لشراء كامل أسهم ناتورجي الإسبانية، التي تعتبر أكبر مشتر للغاز الجزائري في إسبانيا. وتحوز مؤسسة أبوظبي للطاقة المملوكة لصندوق الثروة السيادي «إيه دي كيو» في أبوظبي أكثر من 90 بالمائة من شركة «طاقة» صاحبة العرض المقدم للإسبان.

وقالت شركة ناتورجي الإسبانية، يوم 8 مايو/أيار الجاري إنه «لا يوجد أي شرط في العقود التي تجمعها بشركة سوناطراك الجزائرية، يمنعها من بيع حصصها لشركات أخرى»، مشيرة إلى أنه «في الأصل سبق أن تمت عملية بيع حصصها لأطراف أخرى دون أن يؤدي ذلك إلى أي مشاكل».

يأتي العرض الإماراتي لأكبر زبون للغاز الجزائري في إسبانيا، في ظل فتور غير مسبوق في العلاقات بين الجزائر وأبوظبي بدأ مع وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى الحكم نهاية عام 2019، خاصة بعد انتقاده العلني لاتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني. ويسود اعتقاد في الجزائر، بأن أبوظبي مارست ضغوطاً على دول الجوار من أجل محاصرة الجزائر استراتيجيا.

### تهديد جزائري

بعد أسابيع من العرض الإماراتي، هددت الجزائر- عبر مصدر رسمي لم يكشف عن هويته تحدث لوكالة رويترز- بأنها ستوقف إمدادات الغاز إلى ناتورجي إذا حصل تغيير في ملاك الشركة الإسبانية. وأعقب ذلك رد فعل من طرف الشركة الإسبانية، التي صرحت عبر أحد الناطقين باسمها بأن عقود التوريد المبرمة مع الجزائر لا تتضمن أي بنود قد تتأثر بالتغير في هيكل الملكية. ونقلت وسائل إعلام إسبانية بينها موقع «إل كونفيدينثيال» أن الصفقة المحتملة ستكون في خدمة المصالح الاقتصادية للمغرب، الذي سيستفيد من ضخ عكسي للغاز الجزائري من طرف «حلفائه» الإماراتيين، عبر أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي الذي أوقفت الجزائر العمل به منذ خريف 2021. وسابقا هددت الجزائر أيضا بقطع الإمدادات عن إسبانيا إن حدث تحويل في الوجهة النهائية للغاز نحو دولة أخرى، وفق ما تنص عليه البنود التعاقدية بين سوناطراك وناتورجي. وترتبط سوناطراك بعقود طويلة المدى لإمداد شركة ناتورجي الإسبانية بالغاز إلى غاية 2031. كما تشترك سوناطراك وناتورجي في خط أنابيب الغاز «ميدغاز» الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر البحر المتوسط. كما يمتلك عملاق الطاقة الحكومي الجزائري حصة في رأسمال شركة ناتورجي تقدر بـ4,1 بالمائة، ويجني بموجبها أرباحا سنوية من بيع الغاز في السوق الداخلية الإسبانية. وفي حال التوصل إلى اتفاق نهائي بين «طاقة» وباقي المساهمين في «ناتورجي»، فإن العملية تحتاج في النهاية موافقة الحكومة الإسبانية، بالنظر إلى أن أي استحواذ أجنبي لرأسمال شركة إسبانية بنسبة تفوق 30 بالمائة، يتطلب موافقة الحكومة، من أجل ضمان مصلحة البلاد. يذكر أن صافي أرباح شركة ناتورجي في عام 2023، ارتفع بأكثر من 20 بالمائة، واستفادت الشركة من الأرباح القوية لعملياتها، والتي تشمل مصادر الطاقة المتجددة وأعمال الغاز الطبيعي المسال، حيث طمأنت المستثمرين من خلال زيادة الحد الأدنى للأرباح الموزعة حتى عام 2025 مع تقليص الاستثمارات المتوقعة.

وارتفع صافي الربح إلى 1,99 مليار يورو (2,16 مليار دولار) من 1,65 مليار يورو، متجاوزاً 1,94 مليار يورو التي توقعها المحللون الذين استطلعت آراؤهم من قبل «إل إس إي جي». وقال الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة فرنسيسكو رينيس، إن النتائج تعكس «متانة خططنا الصناعية والإدارة المالية الحكيمة».

### جمود سياسي ودبلوماسي

في شهر فبراير/ شباط الماضي، جرى إلغاء زيارة وزير خارجية إسبانيا خوسيه مانويل ألباريس إلى الجزائر، وكان يفترض أن تكون أول زيارة رسمية بين البلدين منذ قرابة العامين، في أعقاب أزمة دبلوماسية بسبب تغيير مدريد موقفها من نزاع قضية الصحراء. وكانت أزمة دبلوماسية بين البلدين اندلعت في مارس/ آذار 2022، بعد رسالة من رئيس حكومة إسبانيا بيدرو سانشيز إلى ملك المغرب محمد السادس أعلن فيها دعم مبادرة الرباط للحكم الذاتي في الصحراء، أثارت الخطوة حينها، حفيظة الجزائر التي أعلنت استدعاء سفيرها بمدريد للتشاور تلاه قرار بتجميد العمل بمعاهدة صداقة بين البلدين شهر يونيو/ حزيران 2002. وفي تصريحات سابقة أكد الرئيس الجزائري أن بلاده طلبت أن تتبنى إسبانيا موقف الاتحاد الأوربي في ما يتعلق بقضية الصحراء، واعتبرت السلطات الجزائرية وقتها أن موقف الحكومة الإسبانية مناف للشرعية الدولية التي تفرضها عليها صفتها كقوة مديرة ولجهود الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي الجديد للأمين العام وتساهم بشكل مباشر في تدهور الوضع في الصحراء الغربية وفي المنطقة قاطبة. ويقترح المغرب حكما ذاتيا موسعا بالصحراء تحت سيادته، بينما تدعو جبهة البوليساريو إلى استفتاء تقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر التي تستضيف لاجئين من الإقليم.

### قطيعة اقتصادية

وبعد الجمود السياسي والدبلوماسي الشامل في علاقات البلدين، امتدت القطيعة إلى الاقتصاد والتجارة منذ يونيو/ حزيران 2022. وتوقفت واردات الجزائر من إسبانيا بشكل شبه تام، مقابل استمرار في تدفق صادرات البلد العربي إلى مدريد وفي مجملها محروقات (غاز ونفط ومشتقات بترولية)، بعد تعميم أصدرته جمعية البنوك والمؤسسات المصرفية (حكومية) منعت بموجبه عمليات الاستيراد. وخريف 2022 راجعت شركة المحروقات الحكومية سوناطراك، أسعار عقود توريد الغاز إلى إسبانيا عبر خط أنابيب «ميدغاز» الذي يربط البلدين عبر المتوسط. وبررت سوناطراك الإجراء حينها بضرورة «تحيين أسعار الغاز وجعلها تواكب التطورات الحاصلة في السوق الدولية» عقب الحرب الروسية الأوكرانية. ونشرت وسائل إعلام إسبانية تقارير في أكثر من مناسبة تحدثت عن «خسائر» فادحة طاولت الشركات الإسبانية التي تصدر سلعا وخدمات إلى الجزائر جراء توقف شبه تام لمبيعاتها.

المقر الرئيسي لشركة ناتورجي يوم 4 إبريل 2023 (أدوارد باراً/Getty)

تهديد جزائري بوقف إمدادات الغاز إلى شركة ناتورجي

### الأهداف السياسية للصفقة

في هذا السياق، يرى رئيس النادي الجزائري الإسباني للتجارة والصناعة، جمال الدين بوعبد الله، أن الإمارات ومن خلال عرض «طاقة» لشراء شركة ناتورجي وفي ظل علاقات متوترة مع الجزائر، كان واضحا أنه يستهدف جوانب سياسية أكثر منها اقتصادية. ويقول بوعبد الله في حديث لـ«العربي الجديد»، إن مدريد يبدو أنها خلصت إلى أن هذه الصفقة وفق العرض الذي تقدمت به شركة «طاقة»، لا تخدم البلاد ولا تتناسب مصالحها مع الاستراتيجية، خصوصا بعد أن هددت الجزائر بقطع الإمدادات في حال حصل تغيير في ملاك شركة ناتورجي. ووفق بوعبد الله، فإن آخر ما تم تداوله بشأن هذه الصفقة هو مقترح من السلطات الإسبانية بالعرض على شركة «طاقة» بأن لا تتحكم في كامل رأسمال ناتورجي، بل في جزء منه فقط يكون بحصة تقل عن 50 بالمائة، بالشراكة مع بنك «كايكسا». وخلص رئيس النادي الجزائري الإسباني للتجارة والصناعة إلى أن سلطات مدريد رأت في أن هذه الصفقة بهذه الصيغة أي أقل من 50 بالمائة فقط لشركة «طاقة»، ستضمن استمرار تدفق إمدادات الغاز الجزائري على البلاد.

### العقود تحمي سوناطراك

الخبير بشؤون الطاقة والمسؤول السابق بشركة النفط الحكومية الجزائرية سوناطراك، بغداد مندوش، يؤكد أن الحكومة الإسبانية من المستبعد أن توافق على عرض طاقة الإماراتية للاستحواذ على كامل أسهم ناتورجي لعدة أسباب. ويشرح مندوش الذي شغل مناصب سامية بشركة سوناطراك سابقا، أن هناك مرسوما ملكيا في إسبانيا صادرا في 2022 برقم 271، يخول الحكومة التدخل في بيع أسهم الشركات الناشطة في قطاعات استراتيجية على غرار الطاقة. وحسب المسؤول السابق بشركة النفط الحكومية الجزائرية سوناطراك، فإن المرسوم يتيح للحكومة التدخل بتطبيق حق الشفعة تجاه أي طرف أجنبي راغب في شراء أسهم شركة إسبانية عمومية أو خاصة بأكثر من 10 بالمائة.

وشدد مندوش على أن الطرف الجزائري لم يعلق بعد رسميا على ما يتم تداوله بشأن هذه الصفقة، سواء وزارة الطاقة أو سوناطراك، التي أبرمت عقدا طويل المدى مع ناتورجي لإمدادها بالغاز. وأشار الخبير بشؤون الطاقة، إلى أن سوناطراك ترتبط مع ناتورجي بعقد طويل المدى، وإن حدث تغيير في الوجهة النهائية للغاز الجزائري إلى غاية 2032، فإن الطرف الجزائري سوف يرفع قضية في التحكيم الدولي. وقال في هذا الصدد: «نشير إلى أن العقود الطويلة فيها بند يعرف بـ «خذ أو ادفع or take pay» ومفاده أن الكميات المتعاقد عليها يجب على الطرف الإسباني أن يشتريها وفي حال عدم حدوث ذلك يجب عليه دفع ثمنها».

### تطوير التقنيات الجديدة

أكد وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب، لدى زيارته، مقر الأمانة العامة للمنظمة الافريقية لمنتجي النفط «إبو» في جمهورية الكونغو برازافيل، دعم الجزائر لجهود المنظمة في ما يتعلق بالتكوين (التدريب) وتطوير التقنيات الجديدة، حسبما جاء في بيان للوزارة. وأشار عرقاب خلال الزيارة التي انتهت أمس الأربعاء، الى دور الجزائر في الاصلاحات الجارية للمنظمة «التي تلعب فيها دورا مهما» من خلال منشآتها القاعدية وتطورها التكنولوجي والتدريبي في المجال النفطي، وفق البيان. وكان في استقبال عرقاب والوفد المرافق له خلال هذه الزيارة، ممثلة الامين العام للمنظمة الافريقية لمنتجي النفط واعضائها، حسب وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.

## مؤشرات الأسواق

### قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأربعاء منخفضة، وسط ترقب صدور نتائج اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي. انخفض المؤشر العام بنسبة 0,09% فاقداً 8,38 نقاط عن مستوى أول من أمس الثلاثاء. أثر على الجلسة تراجع أربعة قطاعات على رأسها التأمين بواقع 3,15%، بينما ارتفع ثلاثة قطاعات في مقدمتها البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ1,81%. تراجعت السيولة إلى 523,7 مليون ريال، مقابل 528,62 مليون ريال أول من أمس، بينما ارتفعت أحجام التداول عند 189,18 مليون سهم، مقارنة بـ162,62 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 19,21 ألف صفقة، مقابل 17,74 ألف صفقة أول من أمس. ومن بين 52 سهماً نشطاً، تقدم سهم «قطر» تراجعات الأسهم البالغ عددها 27 سهماً بـ5,05%، وارتفع سعر 19 سهماً على رأسها «ودام» بـ6,59%. واستقر سعر ستة أسهم. وجاء سهم «قامكو» المرتفع 0,14% في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 41,61 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 72,39 مليون ريال.

### عُمان

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات أمس، بنسبة 0,59 بالمائة، رابحًا 28,32 نقطة عن مستوياته بجلسة أول من أمس. وارتفعت أمس مؤشرات القطاعين المالي والصناعة؛ ليصعد الأول 1,3 بالمائة، مع صدارة سهم بنك عمان العربي للرابحين أمس بنسبة 7,46 بالمائة، وارتفع بنك نزوى بنسبة 3,85 بالمائة. وصعد مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,54 بالمائة، مدفوعًا بارتفاع سهم أسمنت عمان بنسبة 4,05 بالمائة، وارتفع مصانع مسقط لخيوط بنسبة 2,17 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الخدمات وحيداً بنسبة 0,1 بالمائة، مع تقدم سهم الجزيرة للخدمات على المتراجعة بنسبة 2,49 بالمائة. وبضغط سهم بركاء لتحلية المياه المتراجع بنسبة 1,54 بالمائة. وتراجع حجم التداولات إلى 17,79 مليون سهم، مقابل 21,48 مليون سهم بالجلسة السابقة. وتراجعت قيمة التداولات إلى 2,78 مليون ريال، مقارنة بنحو 5,44 ملايين ريال جلسة أول من أمس.

### اليابان

هبط المؤشر نيكي الياباني أمس، وسط ترقب المستثمرين تقرير أرباح شركة إنفيديا، بينما تأثرت المعنويات بالتوقعات الحذرة من شركات محلية وسط حالة ضبابية بشأن سعر الفائدة وحركة الين. وأغلق المؤشر نيكي منخفضا 0,85 بالمائة إلى، بينما هبط المؤشر توبكس الأوسع نطاقا أمس 0,81 بالمائة. وقال شوجي هوسوي من دايوا سيكيورتيز: «يترقب العالم بأسره نتائج إنفيديا. ستؤثر النتائج في الأسهم العالمية، وبالتحديد في الأسهم الأميركية، وهو ما سيؤثر في الأسهم اليابانية». وتراجعت أسهم كبرى شركات تصنيع الرقائق الإلكترونية قبل صدور تقرير الأرباح، وأسهمت تلك الشركات في أن يسجل نيكي مستوى قياسيا مرتفعا خلال جلسة 22 مارس/ آذار عند 41087,75 نقطة.

عقارات

تبدد حلم الأجيال الناشئة في بريطانيا في امتلاك منزل بعدما تضاعف متوسط سعر المنزل 65 مرة منذ بداية السبعينيات، فيما يشعر جيل الشباب بالغبن، ويقر السياسيون بأن الأزمة تهدد الديمقراطية

# أزمة إسكان في بريطانيا

## شح في المعروض وأسعار باهظة تهدد المجتمع والديمقراطية

للحدث ـ **عمر عبد الرازق**

يعيش جورجي وزوجته ستويكا في ضاحية ميتشام في جنوب غرب لندن منذ قدومهما إلى بريطانيا من بلغاريا قبل أحد عشر عاماً. أنجبا خلال هذه الفترة طفلين التحقا بإحدى مدارس المنطقة، لكن الأسرة وجدت نفسها قبل شهرين أمام خيارين: إما الرحيل عن لندن إلى ليفربول بعدما أصبحت عاجزة عن دفع إيجار الشقة المؤلفة من حجرتين، أو العودة إلى بلغاريا رغم تداعيات ذلك على استقرار الطفلين. تلخص تجربة الأسرة البلغارية موقف قطاع من أكثر المتضررين من أزمة الإسكان المتفاقمة في بريطانيا والتي عجزت الحكومات المتعاقبة على مدى العقدين الماضيين عن التخفيف من حدتها. فرغم أن عائلة جورجي دخلت بريطانيا بشكل شرعي مع انضمام بلغاريا للاتحاد الأوروبي، وقررت البقاء فيها بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، إلا أن الوضع الاقتصادي وفي قلبه أزمة العثور على مسكن بسعر مناسب، تمنع الأسرة من الاستقرار. جورجي كان يعمل في البناء حتى أصيب بالسرطان قبل خمس سنوات وزوجته تعمل في الرعاية المنزلية ودخلهما من مخصصات الضمان الاجتماعي لا يكفي لسداد إيجار الشقة الذي يبلغ 1500 جنيه إسترليني (حوالي 1900 دولار) شهرياً. يروي جورجي أزمة أسرته في استسلام من حاول كل الحلول المتاحة قائلاً: «لسنا وحدنا في هذا الموقف، غالبية الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط التي نعرفها تعيش في نفس الدائرة المفرغة، فأزمة السكن تمنعنا من ادخار أي شيء لشراء منزل والآن تمنعنا من العثور على منزل في متناول دخلنا». وطبقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن الوكالات العقارية، فقد ارتفع متوسط إيجار الوحدة السكنية في العاصمة لندن إلى 2100 جنيه إسترليني في الشهر، بينما بلغ المتوسط العام في بقية أنحاء بريطانيا 1300 جنيه إسترليني. أما أسعار المنازل فوصلت إلى مستويات صادمة حتى مقارنة بالمستويات العالمية. فقد ظل السعر المتوسط للمنزل وعلى مدى ثمانين عاماً (1916-1990) يخضع لمعادلة بسيطة هي أربعة أضعاف الدخل السنوي. لكن هذه المعادلة انهارت في السنوات الأخيرة ليصبح متوسط سعر المنزل أكثر من 10 أضعاف الدخل السنوي، مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط الراتب السنوي هو 39 ألف جنيه إسترليني، بينما متوسط سعر المنزل 450 ألفا. وحسب دراسة لموقع «Tembo» للقروض العقارية فإن متوسط سعر المنزل في بريطانيا تضاعف 65 مرة منذ بداية عام 1970 فيما تضاعف متوسط الأجور 35 مرة فقط.

### اتهام المهاجرين بمفاقمة الأزمة

يقر السياسيون والمراكز البحثية بأن أزمة الإسكان قد تحولت إلى قنبلة موقوتة، وأنه يتعين على بريطانيا أن تبني أكثر من خمسة ملايين منزل خلال الأعوام الخمس عشرة القادمة لو أرادت تجاوز الأزمة، وهو هدف مستحيل تحقيقه عند الأخذ في الاعتبار معدل البناء الذي سُجل في الأعوام العشرة الماضية والذي لم يتجاوز 240 ألف منزل. رغم ذلك، تتباين تفسيرات وأسباب الأزمة بشكل واضح بين التيار المحافظ والتيار ويسار الوسط. فالمحافظون في أغلبيتهم يرون أن ما يحكم أزمة الإسكان في الأساس عوامل لا ترتبط بسياساتهم وإنما بمعادلة السوق (العرض والطلب) وتزايد المهاجرين القادمين إلى بريطانيا، والتزايد المطرد في أعداد خريجي الجامعات. يقر مايكل غوف وزير الإسكان والمجتمعات في حكومة المحافظين بأن أزمة الإسكان باتت «معقدة ومستفحلة، وقد تؤثر على حفاظ حزب المحافظين في الانتخابات العامة المقبلة». لكنه حين يعدد أسباب تلك الأزمة يعزوها إلى المهاجرين وتملك الأجانب وتراجع بناء المنازل بسبب الشروط المعقدة للحصول على تراخيص البناء من السلطات المحلية لمشروعات السكن الجديد داخل مناطقها. «المهاجرون الجدد» هم عنوان كل الأزمات تقريباً حسب خطاب المحافظين واليمين في بريطانيا، ولا تُستثنى من ذلك الماضيين عن التخفيف من حدتها. فرغم أن عائلة جورجي دخلت بريطانيا بشكل شرعي مع انضمام بلغاريا للاتحاد الأوروبي، وقررت البقاء فيها بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، إلا أن الوضع الاقتصادي وفي قلبه أزمة العثور على مسكن بسعر مناسب، تمنع الأسرة من الاستقرار. جورجي كان يعمل في البناء حتى أصيب بالسرطان قبل خمس سنوات وزوجته تعمل في الرعاية المنزلية ودخلهما من مخصصات الضمان الاجتماعي لا يكفي لسداد إيجار الشقة الذي يبلغ 1500 جنيه إسترليني (حوالي 1900 دولار) شهرياً. يروي جورجي أزمة أسرته في استسلام من حاول كل الحلول المتاحة قائلاً: «لسنا وحدنا في هذا الموقف، غالبية الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط التي نعرفها تعيش في نفس الدائرة المفرغة، فأزمة السكن تمنعنا من ادخار أي شيء لشراء منزل والآن تمنعنا من العثور على منزل في متناول دخلنا». وطبقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن الوكالات العقارية، فقد ارتفع متوسط إيجار الوحدة السكنية في العاصمة لندن إلى 2100 جنيه إسترليني في الشهر، بينما بلغ المتوسط العام في بقية أنحاء بريطانيا 1300 جنيه إسترليني. أما أسعار المنازل فوصلت إلى مستويات صادمة حتى مقارنة بالمستويات العالمية. فقد ظل السعر المتوسط للمنزل وعلى مدى ثمانين عاماً (1916-1990) يخضع لمعادلة بسيطة هي أربعة أضعاف الدخل السنوي. لكن هذه المعادلة انهارت في السنوات الأخيرة ليصبح متوسط سعر المنزل أكثر من 10 أضعاف الدخل السنوي، مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط الراتب السنوي هو 39 ألف جنيه إسترليني، بينما متوسط سعر المنزل 450 ألفا. وحسب دراسة لموقع «Tembo» للقروض العقارية فإن متوسط سعر المنزل في بريطانيا تضاعف 65 مرة منذ بداية عام 1970 فيما تضاعف متوسط الأجور 35 مرة فقط.

### اتهام المهاجرين بمفاقمة الأزمة

يقر السياسيون والمراكز البحثية بأن أزمة الإسكان قد تحولت إلى قنبلة موقوتة، وأنه يتعين على بريطانيا أن تبني أكثر من خمسة ملايين منزل خلال الأعوام الخمس عشرة القادمة لو أرادت تجاوز الأزمة، وهو هدف مستحيل تحقيقه عند الأخذ في الاعتبار معدل البناء الذي سُجل في الأعوام العشرة الماضية والذي لم يتجاوز 240 ألف منزل. رغم ذلك، تتباين تفسيرات وأسباب الأزمة بشكل واضح بين التيار المحافظ والتيار ويسار الوسط. فالمحافظون في أغلبيتهم يرون أن ما يحكم أزمة الإسكان في الأساس عوامل لا ترتبط بسياساتهم وإنما بمعادلة السوق (العرض والطلب) وتزايد المهاجرين القادمين إلى بريطانيا، والتزايد المطرد في أعداد خريجي الجامعات. يقر مايكل غوف وزير الإسكان والمجتمعات في حكومة المحافظين بأن أزمة الإسكان باتت «معقدة ومستفحلة، وقد تؤثر على حفاظ حزب المحافظين في الانتخابات العامة المقبلة». لكنه حين يعدد أسباب تلك الأزمة يعزوها إلى المهاجرين وتملك الأجانب وتراجع بناء المنازل بسبب الشروط المعقدة للحصول على تراخيص البناء من السلطات المحلية لمشروعات السكن الجديد داخل مناطقها. «المهاجرون الجدد» هم عنوان كل الأزمات تقريباً حسب خطاب المحافظين واليمين في بريطانيا، ولا تُستثنى من ذلك

أبراج سكنية جديدة شاهقة الارتفاع لحيط بمبارك منخفضة في قلب منطقة كناري وارف في لندن، 6 فبراير 2024 (Getty)

**حل الأزمة يقتضي بناء أكثر من خمسة ملايين منزل خلال 15 عاماً**

أزمة الإسكان، التي من المؤكد أنها تتفاعل منذ خمسة عقود. الحجة نفسها كررها كبير الاقتصاديين في «بنك أوف إنغلاند» بنك بريطانيا المركزي، هيو بيل، الذي يرى أن المهاجرين إلى بريطانيا «يضعون ضغوطاً متزايدة على المتوفر القليل من المساكن». وقد سجل عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى بريطانيا رقماً قياسياً بلغ 740 ألفا عام 2022، وهو رقم أقل بكثير مما استقبلته دول مثل ألمانيا. كما أنه لا يأخذ في الاعتبار مئات الآلاف من الأوروبيين الذين عادوا إلى بلادهم بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. رغم ذلك يجادل مركز أبحاث «Centre for Policy Studies» وهو هيئة بحثية ليمين الوسط والمحافظين أن المهاجرين تسببوا في عجز يقدر في 1,34 مليون منزل، أي ما يعادل 84% من إجمالي العجز في المنازل في بريطانيا خلال الأعوام العشرة الماضية. وقد أعد المركز ورقة صادمة، أشرف عليها النائب المحافظ ووزير الهجرة السابق روبرت جنريك، وحصلت «العربي الجديد» على نسخة منها تقول إن «المهاجرين من الشرق الأوسط وتركيا خاصة هم أكثر عرضة لعدم العمل بمرتين قياسا بمن ولدوا في بريطانيا».

### اليسار يعترض على تحميل المهاجرين المسؤولية

في المقابل، يقر حزب العمال المعارض والمؤسسات البحثية القريبة منه بعمق أزمة الإسكان التي تعيشها بريطانيا خاصة العاصمة لندن، لكنهم لا يرجعونها إلى المهاجرين والأقليات، بل لقرارات عدة كانت من فعل المحافظين. فالعمال يتعهدون ببناء 300 ألف منزل جديد سنوياً والعمل على رفع قيمة «ضريبة التمغة» على المشترين الأجانب وبناء المزيد من «المساكن الشعبية» وهي المنازل التي تبنيها مجالس البلديات وتقوم بتأجيرها بسعر مخفض للفئات المستحقة. وقد دابت حكومات المحافظين والعمال على السواء ومنذ الستينيات على بناء هذه المنازل في كل المناطق تقريباً، وكانت أداة لتعزيز الاندماج الاجتماعي بين الطبقات. لكن السياسة تعرضت لانتكاسة كبيرة في الثمانينيات عندما منحت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، بعد موافقة البرلمان عام 1980، المستأجرين لأكثر من خمسة ملايين منزل تملكها السلطات المحلية في إنكلترا وويلز، «الحق في شراء» تلك المنازل باسعار مخفضة.

## التضخم يبدد آمال خفض الفائدة

انخفض التضخم في بريطانيا على اساس سنوي في إبريل/ نيسان الماضي مقارنة بالشهر السابق له، لكنه يظل عند مستويات اعلى من هدف البنك المركزي البالغ 2%.

وذكر مكتب الاحصاء الوطني، امس، ان اسعار المستهلكين ارتفعت بمعدل سنوي بلغ 2,3%، لكنه جاء اقل من الزيادة المسجلة في مارس/ آذار عند 3,2%. وأثار هذا شكوكا جديدة ازاء خطط بنك إنكلترا لخفض اسعار الفائدة خلال الاشهر المقبلة.

# انتقام صيني من رسوم السيارات الأميركية

تفكر الصين في تدابير انتقامية من فرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية حادة على السيارات الكهربائية، فيما تسعى واشنطن الى تكوين جبهة مع الأوروبيين لمواجهة بكين

بكين ـ **العربي الجديد**

تتجه الصين إلى الانتقام من قرار إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، فرض رسوم جمركية حادة على العديد من منتجاتها على رأسها السيارات الكهربائية، الأمر الذي يزيد تأهب واشنطن للمواجهة، فيما تعول على أوروبا لمساعدتها في التعامل مع زيادة الصادرات الصينية للأسواق العالمية.

وقالت غرفة التجارة الصينية لدى الاتحاد الأوروبي، إن بكين قد تفكر في زيادة الرسوم الجمركية المؤقتة على السيارات المستوردة ذات المحركات الكبيرة إلى حدها الأقصى البالغ 25%. وأوضحت الغرفة في بيان نشرته على منصة «إكس» أن هذه الخطوة المحتملة سيكون لها تأثير على شركات صناعة السيارات الأوروبية والأميركية، وأنها تأتي بعد أن قررت إدارة بايدن، الأسبوع الماضي، رفع الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية إلى 100%، وكذلك تحقيق الاتحاد الأوروبي في «المزايا غير العادلة» المزعومة المقدمة لشركات صناعة السيارات الصينية من خلال الإعانات الحكومية. وأشارت غرفة التجارة وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الأربعاء، إلى مقابلة نشرتها صحيفة «غلوبال تايمز» الحكومية الصينية، الثلاثاء الماضي، دعا فيها ليو بين، كبير الخبراء في المركز الصيني لتكنولوجيا وأبحاث السيارات، إلى زيادة معدل الرسوم الجمركية المؤقتة على السيارات المستوردة ذات المحركات الأكبر من 2,5 لتر. ونقل التقرير عن ليو قوله إن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح بوضع تعريفة جمركية على السيارات المستوردة بحد أقصى 25%.

واستوردت الصين 250 ألف سيارة بمحركات أكبر من 2,5 لتر في العام الماضي 2023، وهو ما يمثل نحو 32% من إجمالي المركبات المستوردة. وبالمقارنة، صدرت الصين 1,55 مليون سيارة كهربائية في العام نفسه، ذهب نحو 638 ألفا منها إلى أوروبا و52200 سيارة إلى أميركا الشمالية، حسبما أظهرت بيانات الجمارك الصينية. وأصبحت السيارات الكهربائية الصينية تحت الأضواء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث تسيطر الصين على غالبية سلسلة توريد البطاريات، وتنتج سيارات كهربائية أكثر من أي مكان آخر في العالم. ووسط حرب الأسعار وتباطؤ الاقتصاد في الداخل، توسع شركات صناعة السيارات الصينية في الخارج، مما أثار مزاعم بأن البلاد تقوم بتصدير الطاقة الفائضة للسيارات، كما أثار مخاوف تتعلق بالأمن السيبراني بشأن المركبات الذكية. وفي الأثناء ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أن الولايات المتحدة تعول على أوروبا لمساعدتها في التعامل مع زيادة الصادرات الصينية للأسواق العالمية، مشيرة إلى محاولة واشنطن تحقيق الوحدة بين الحلفاء الأوروبيين الذين يحملون وجهات نظر مختلفة حيال كيفية الرد على القوة الاقتصادية لبكين. ووفق تقرير للصحيفة، فإن وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، أشارت في خطاب ألقته في فرانكفورت، الثلاثاء، إلى أن أوروبا يجب أن تلعب الدور المكمل، بعد أن رفعت الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي، الرسوم الجمركية على ما يقرب من 18 مليار دولار من البضائع الصينية، لحماية الصناعات الأميركية من المنافسة الصينية غير المكلفة. وحذرت يلين من أنه إذا لم يكن هناك رد استراتيجي وبصورة موحدة، فإن مقومات بقاء الشركات في بلدانهم بل وفي جميع أنحاء العالم يمكن أن تتعرض للخطر. وأشارت وول ستريت جورنال إلى أنه من المتوقع أن يضغط المسؤولون الأميركيون من أجل رؤية مشتركة للتجارة مع الصين في الاجتماع المرتقب لوزراء مالية مجموعة السبع في إيطاليا اعتباراً من اليوم الخميس. وشددت الوزيرة الأميركية على أن المخاوف حيال الإفراط الصيني في إنتاج التكنولوجيا الرئيسية الصديقة للبيئة ستكون على رأس أولويات اجتماع وزراء مالية مجموعة السبع. وأضافت أن الإنتاج الصيني في مجالات مثل المركبات الكهربائية والبطاريات والألواح الطاقة الشمسية «يتجاوز بشكل كبير الطلب العالمي».

**الصين استوردت 250 ألف سيارة بمحركات أكبر من 2,5 لتر في 2023**

مصنع سيارات «بي أم دبليو» في مدينة ميونخ بألمانيا، 5 ديسمبر 2023 (Getty)

# احتجاجات للمزارعين في باكستان

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

تتسع احتجاجات المزارعين في باكستان لمطالبة الحكومة بشراء ما بحوزتهم من محصول القمح ومحاكمة المتورطين فيما تعرف بـ«فضيحة استيراد القمح»، التي تسببت في ضربة للقطاع وكبدت المزارعين خسائر كبيرة، حيث لم يتمكنوا من بيع محاصيلهم، بعد أن رفضت حكومة إقليم البنجاب شراء المحاصيل بسبب استيراد كميات كبيرة منه. وخرجت تظاهرات حاشدة للمزارعين في 30 منطقة في مختلف أنحاء باكستان، وفق تقرير لصحيفة «داون» الباكستانية، أمس الأربعاء، حيث طالب المحتجون حكومة البنجاب بالبدء فوراً في شراء القمح من المزارعين. وقال مهر محمد بوتا، وهو أحد أصحاب الحيازات الصغيرة في منطقة شيخوبورا في البنجاب، إن الحكومة لم تشتر القمح منهم ونتيجة لذلك انهارت سوق الحبوب، مما ترك المزارعين غير قادرين على زراعة المحاصيل التالية.

ويحظى قطاع الزراعة باهمية بالغة للاقتصاد الباكستاني، وهو أكبر مصدر لعائدات النقد الأجنبي. وتساهم الزراعة بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي وتشغّل 37,4% من إجمالي القوى العاملة. ومع ارتباط 70% من صادرات البلاد بشكل مباشر أو غير مباشر بالزراعة، فإن الاضطرابات في هذا القطاع يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية عميقة، وفق صحيفة «داون». ويعد القمح محصول الحبوب الرئيسي ويستحوذ على أكبر مساحة مزروعة في الدولة، حيث يمثل 7,8% من القيمة المضافة في الزراعة، ونحو 1,9% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتعود جذور الأزمة إلى الحكومة المؤقتة السابقة التي تولت زمام الحكم في أغسطس/آب 2023 وانتهت فترتها بانتهاء الانتخابات العامة التي أجريت في فبراير/شباط الماضي، إذ استوردت 3,4 ملايين طن من القمح. وبدأت الاضطرابات بعد أن خفضت حكومة البنجاب هدفها الخاص بشراء القمح بمقدار النصف تقريباً، قائلة إن هناك مخزوناً مرحلاً يبلغ 2,3 مليون طن. وقد أثار ذلك ضجة بين المزارعين، حيث انخفضت أسعار السوق إلى ما بين 3000 و3100 روبية لكل 40 كيلوغراماً، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى لسعر الشراء من جانب الحكومة البالغ 3900 روبية لكل 40 كيلوغراماً والمحدد للقمح لموسم 2025/2024. ومما زاد الأزمة، قيام الحكومة أيضاً بتغيير إجراءات التقدم لبيع القمح إلى إدارة الأغذية من خلال إطلاق تطبيق للهاتف المحمول بدلاً من الطريقة التقليدية للتطبيقات الورقية، دون أن يدركوا أن المزارعين في باكستان ليسوا على دراية بالتكنولوجيا، وربما لم يكن هذا هو الوقت المناسب لإجبارهم على اتباع الإجراءات الجديدة.

واتهم ممثلون لاتحادات زراعية، الحكومة المؤقتة السابقة، بالتسبب في خسارة تزيد عن 400 مليار روبية (1,4 مليار دولار) للخزانة العامة للدولة من خلال استيراد كميات كبيرة من القمح، وسط نقص حاد في النقد الأجنبي بالأساس، بينما يوجد وفرة في المحصول المحلي.

**قطاع الزراعة يشغّل 37,4% من إجمالي القوى العاملة في باكستان**

باكستانية تحصد القمح في لاهور بإقليم البنجاب، 13 إبريل 2010 (فرانسس برس)



رؤية

# العرب واليابان: نهج جديد

**جواد العناني**

عُقد بكلية الحسين بن عبد الله الثاني بالجامعة الأردنية حوار استراتيجي بين مركز رولز Roles للدراسات بجامعة طوكيو اليابانية ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية يومي 12 و13 من مايو/ أيار 2024. وشارك في الجلسات عدد من الباحثين من أساتذة الجامعات والخبراء بشؤون الشرق الأوسط من اليابان، وعدد آخر من الأردن ودول عربية أخرى مثل الإمارات ومصر، وفلسطين، وبحضور عدد من سفراء الدول العربية والآسيوية والأوروبية.

وللتذكير نجد أن الحزب الحاكم في اليابان (الحزب الليبرالي الديمقراطي) أو LDP كان واقفاً مع الأردن ومؤيداً له. والحزب مقتنع أن الأردن دولة مستقرة، وواجهت الكثير من التحديات وتصدت لها كلها بنجاح كبير. ولذلك، فقد توصلوا إلى النتيجة الراسخة لدى الحزب أن الأردن ودعم اقتصاده ضروريان لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، والذي هو بدوره ضروري للعالم. ولذلك جاء عقد هذا المؤتمر في الأردن تأكيداً لهذه المعاني. وأذكر أنني كنت في وفد رسمي كبير بصحبة الأمير الحسن بن طلال الذي زار اليابان زيارة دولة مندوباً عن الملك الراحل الحسين بن طلال عام 1988، وأصدر الحزب الحاكم يومها بياناً يؤكد ذلك. وقد كان للعائلة المالكة الأردنية علاقات ودّ وصداقة مع الأسرة الإمبراطورية في اليابان منذ أيام الامبراطور هيروهيتو Hirohito، والذي كان الأمير الحسن من آخر مَن زاره من غير اليابانيين عام 1988، واستمرت العلاقة بين الامبراطور اكيهيتو والراحل الملك الحسين، والتي امتدت إلى الامبراطور الحالي (ناروهيتو) والملك عبد الله الثاني بن الحسين. وقدمت اليابان إلى الأردن قروضاً سهلة بفوائد متدنية أو مُعفاة الفوائد في حدود 6 مليارات دولار. وقدمت عوناً للجانب الفلسطيني بمقدار يقارب 4 مليارات. ومؤسسة جايكا أو JICA التي تقدم القروض الائتمانية للدول النامية لم تتخلّ يوماً بقروضها الإنمائية للأردن وفلسطين. ولا قصرت اليابان في تقديم العون المتوقع منها لأونروا UNRWA، أو وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ولكن لليابان سياسات تحكمها منذ الحرب العالمية الثانية. فهي لا تستطيع إنتاج السلاح أو تزويده، ولا تزال فيها قواعد أميركية كبيرة خاصة في أوكيناوا، وتواجه الصين في النزاع على بعض الجزر، وكوريا الشمالية التي ما تفتأ تجري تجارب نووية وباليستية قارّية في المحيط الهادئ في مناطق قريبة من المياه الإقليمية اليابانية. وكل هذه الأمور تجعل اليابان مضطرة إلى أن تساير في سياساتها الدول الغربية الكبرى التي ضربت مدينتيها هيروشيما وناغازاكي بالقنابل النووية عام 1945 للإسراع في إنهاء الحرب العالمية الثانية التي أصر اليابانيون على الاستمرار بها رغم هزيمة دول المحور بقيادة ألمانيا النازية.

اليابانيون ربما تعايشوا مع الاضطرابات والانعكاسات الخطيرة على حياتهم بسبب قنبلتي هيروشيما وناغازاكي النوويتين، ولكنهم برصفهم شعباً محارباً وقومياً أدركوا أن من عنده قنابل نووية وقدرات اقتصاديه هائلة لا يمكن هزيمته، فاستسلموا، وقبلوا بتغيير نظامهم السياسي وسمحوا للأحزاب بالنمو. وقد تمكن اليابانيون من تحقيق معجزة اقتصادية. فبعد أن هزم بلدهم واحتل، وخسر أعداداً هائلة من شبابه وأيديه العاملة الفتية، تمكن من النهضة الاقتصادية، وأنجز صناعات كبرى، وطور جامعاته وقدراته التكنولوجية، وبرع في مجالات الهندسة الإلكترونية والميكانيكية، وحقق إنجازات في تكنولوجيا الاتصالات، ويحتل حالياً المرتبة الثالثة في حجم اقتصاده بعد الولايات المتحدة والصين، ولكن قد يتأخر إلى الدرجة الرابعة عام 2030، إذ من المتوقع أن تحتل الهند تلك المرتبة. ولكن اليابان تواجه تحديات من المنافسين لها في الصين والهند خاصة في الصناعات الإلكترونية، والسيارات ووسائل النقل، وحتى في مجال الكمبيوتر وعلومه وبرامجه وإنتاج الحواسيب فائقة السرعة أو الميتاكمبيوتر Meta computer. ولكن هذه التحديات تقابل من اليابانيين بالاعتراف الواضح والإقرار بأن غيرها صار ينافسها ويحل مكانها بالتدريج في الأسواق العالمية. ولكنهم لا يقفون مكتوفي الأيدي، بل يتحركون ولديهم تركيز على البحوث التكنولوجية في مجالات الحواسيب، والبرمجيات، والفضاء، والسوبركوندكترز، والطاقة البديلة، وعلم الديناميكا الهوائية أو Aerodynamics، وهم يتعاونون مع الدول الكبرى في الغرب في مجالات البيئة، والفضاء، والأدوية، والطاقة. ونقلوا كثيراً من صناعاتهم من اليابان إلى الأسواق. ويرى اليابانيون فرصة هائلة أمامهم لتطوير وسائل التسويق، والانخراط بشكل فعال في سلاسل التزويد العالمية. وتنظر اليابان بعين يقظة إلى مبادرة الصين الطريق والحزام Road Belt Initiative، ومبادرة الكوريدور الهندي Bharat Corridor Initiative والذين من المتوقع أن يربطا كلاً من الصين والهند بدول الخليج إلى دول المشرق العربي فأوروبا. ولكن اليابان ليس لديها مشروعها، لذلك هي تريد أن يكون لها مناطق تتعامل معها بثقة مثل الأردن لكي تجعل منها واحدة من مراكز الخدمات اللوجستية للتخزين والنقل، وتكون هذه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسلاسل التزويد العالمية والهادفة للوصول إلى الشرق الأوسط وأوروبا. ويرى اليابانيون أن الأردن يجب أن يكون واحدة من محطاتهم الرئيسية. في ضوء هذا التصور، يرى اليابانيون أن عليهم أن يقوموا بدور إيجابي في إنهاء الحرب الاجرامية على غزة، وأن استمرارها لا يسير لمصلحتهم، وأن اتساع رقعة الحرب في مناطق أخرى خاصة بالقرب من الطرق البحرية كباب المندب، يؤثر على حجم تجارتهم مع العالم. ولذلك، فإن اليابان تطلب من الباحثين العرب أن يُعلموا محدودية الدور الياباني، ويطلبوا منهم أن يساهموا في تحديد الدور الذي يمكن أن تساهم به اليابان. ويقول هؤلاء الباحثون في حملة الدفاع عن موقفهم عندما يتعرض للهجوم إن هنالك نوعاً من الظلم وسوء الفهم للموقف الياباني. وفي هذا الإطار، فقد قدمت الدكتورة ابتسام الكتبي رئيسة مركز الإمارات للدراسات مداخلة صريحة قالت فيها إن اليابان تبالغ في مسايرتها للغرب ولإسرائيل في الوقوف صامتة على الاعتداءات على غزة وأهل فلسطين، أو مؤيدة للموقف الأميركي. وقد رد عليها عدد من الباحثين اليابانيين الرسميين والمستقلين بتأكيد أن اليابان قدمت مساعدات لأهل فلسطين أكثر من أي دولة عربية، ولربما ساعدت السلطة الفلسطينية أكثر مما ساعدتها دول الخليج كلها، وهو تصريح يستحق التأمل والتمحيص. وقالوا إن موقفهم السياسي المراعي لظروفهم واتفاقاتهم أمر ضروري، أما عن الدعم فهم يقدمون الكثير. وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية، فلا شك أن النفط ما يزال حتى الآن حجر الرحى فيها. وأذكر في عام 1973 حصلت في اليابان أزمة سميت (أزمة ورق التواليت) عندما أعلنت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط OAPEC نيتها تقليص صادراتها إلى الدول التي تعتبر غير صديقة للعرب، وكانت اليابان واحدة منها. ولكن حجم التبادل التجاري مع الوطن العربي واليابان يفوق 250 مليار دولار سنوياً، نصفه من النفط والغاز والباقي في معظمه سلع تصديرية من اليابان. تركز اليابان في الآونة الأخيرة على السياحة بوصفها واحدة من مصادر الدخل غير المستثمرة بشكل كاف. وقد كانت اليابان إلى حد قريب مقتنعة بالتبادل السلعي والخدمي الصاحب للسلعي مثل التأمين والشحن، ولكن التنافس بدأ يفرض عليها أن تتوسع في مجالات جديدة مثل السياحة، والخدمات الزراعية، والأطعمة والمأكولات، وغيرها. وبدأ اليابانيون يدركون أن الثقافة تشكل مكوناً أساسياً في دعم الصادرات. وبالتراجع الذي يشهده العالم، خاصة في منطقتنا، بدأ الاقبال يزيد على المأكولات الصينية الشهيرة كالسوشي، والتوفو، والتيمبورا، والتاماغوياكي، والميسو، ولحم العجل الكوبي Kobe. وأرز الكاري وغيرها. اليابان تريد علاقات جديدة مع العرب، وهي ترى أن باب السياسة سيساعدها في ذلك إن هي طورت موافقها المعتبرة غير صديقة للعرب، وأن زيادة التبرعات للاجئين والمشردين والشهداء لا يمكن أن تعوض عن ألم غياب المشاعر الصادقة تعاطفاً مع الأطفال والنساء الذين يقتلون على أيدي الجنود والبوليس والمتطرفين والمستعمرين من الإسرائيليين. وإذا أرادوا أن نفهمهم، فعليهم أن يفهموا كذلك.

الندوة التي عقدت في رحاب الجامعة الأردنية كانت خطوة إيجابية واضحة الأثر على ذلك الطريق.